



الجمهوريّة اللبنانيّة

وزارة الماليّة

الوزير

قرار رقم: ١/١٦١

تاريخ: ٢٠٠٩ - تمّوز

تعديل معدلات استهلاك بعض الأصول الثابتة المادية المحددة بالقرار رقم 1/462 تاريخ

2008/5/24 المعدل بموجب القرار رقم 1/497 تاريخ 12/5/2009

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم 18 تاريخ 11/7/2008 (تشكيل الحكومة)،

بناءً على المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 12/6/1959 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) ولاسيما البند 7 من المادة 7 منه،

بناءً على المادة 2 من القانون 27 تاريخ 19/7/1980 القاضية بوضع حدود قصوى ودنيا لمعدلات الاستهلاك،

بناءً على القرار رقم 1/462 تاريخ 24/5/2008 (تعيين الحدود القصوى و الدنيا لمعدلات استهلاك الأصول الثابتة المادية) المعدل بموجب القرار رقم 1/497 تاريخ 12/5/2009،

وبما انه يقتضي تعديل مدة استهلاك أعمال الديكور والتجهيزات الصناعية والفنية لتناسب مع العمر الإنتاجي لهذه الأصول وتشجيعاً للمستثمرين،

وبناءً على اقتراح مدير المالية العام،

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى:** تعديل معدلات الاستهلاك الدنيا المحددة في المادة الأولى من القرار رقم 1/462 تاريخ

24/5/2008 المعدل بموجب القرار رقم 1/497 تاريخ 12/5/2009 للأصول الثابتة المادية المبينة

أدنى وفقاً لما يلي:

معدل الاستهلاك الأقصى	معدل الاستهلاك الأدنى	الأصل الثابت الخاضع للاستهلاك
%25	%6	أعمال الترميم والديكور والتصليحات الكبرى للأبنية
%25	%8	التجهيزات والألات الصناعية ومتماماتها من معدات ولوازم
%25	%8	التجهيزات والأدوات الفنية ومتماماتها

والباقي دون تعديل.

**المادة الثانية:** للمؤسسة أن تختار معدل الاستهلاك الذي يتلاءم مع أوضاعها ويمكن أن يكون أحد الحدين الأدنى أو الأقصى المبينين في المادة الأولى أعلاه أو أي معدل آخر يقع بينهما، شرط أن تودع الدائرة المالية المختصة بضريبة الدخل قبل انتهاء المهلة المحددة للتصریح السنوي عن الأعمال، برنامج الاستهلاكات الذي اختارته وإلا اعتبرت أنها اختارت نسبة الاستهلاك الدنيا، ويبقى معدل أو معدلات الاستهلاك المختارة ثابتة وإلزامية طول المدة المحددة لتعادل قيمة الاستهلاك مع سعر الكفالة الأصلي ولا يمكن للمؤسسة اختيار أكثر من معدل للأصول الواردة في المجموعة الواحدة، كما تطبق المعدلات نفسها لاستهلاك الأصول، على قيمة الزيادات التي نطرأ على تلك الأصول.

يمكن حساب الاستهلاك على أساس القيمة التي تنتج عن إعادة التخمين في الحالات التي تسدد عنها الضريبة العائدة لها.

**المادة الثالثة:** تطبق معدلات الاستهلاك الواردة في هذا القرار اعتباراً من أعمال سنة 2009.

**المادة الرابعة:** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية.

وزير المالية

د. محمد شطح

